Received on 07-01-2025
Accepted on 25-11-2025
Published on 11-12-2025

المجلة العربية، جامعة داكا
المجلد ٢٥، العدد ٢٨، يونيو ٢٠٢٤ م، ص. ٢٣٥–٢٤٨
DOI: http://doi.org/10.62295/mazallah.v25i28.121

منشأ الاختلاف حول الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات قواعد النحو العربي: تطبيق بين الآراء والأقوال

محمد ذاكر حسين *

Abstract

The source of the disagreement over the use of the Hadith al-Nabavi as evidence in establishing the rules of Arabic grammar: An application between opinions and sayings

The Holy Qur'an is the first source of Arabic grammar rules and the Hadith of prophet comes in second place after the Holy Qur'an regarding rhetoric, eloquence and expression, because it is the speech of the most eloquent Arabs and through it, Arabic language gained its prosperity and progress. So it have been considered as a second source in deducting the rules of Arabic grammar. Despite all of this, there is little citation with the Hadith of prophet being used by the ancient Arabic grammarians compared to the most of the later Arabic grammarians. But among the later grammarians there are three trends in the field of citation with the Hadith. The first trend is the prohibiting the citation with the Hadith of the prophet on Arabic grammatical issues for two reasons: first, the narrators permitted the narration with meaning, and the second is that there is a lot of ungrammaticality in what was narrated from the Hadith, because many of the narrators were, of course, not Arabs who did not know the Arabic grammar. So ungrammaticality appeared in their speech. The second trend is the permissibility of citing with the Hadith of the prophet on issues of Arabic grammar rules usually. The third trend is the mediation between prohibition and permission and the prominent supporter of this trend divided the Hadith into two sections. The first section is what the narrator sees to the meaning of the Hadith not its word and this is not correct to be cited with in grammar. The second is what the narrator sees to the words for a special purpose, such as the Hadiths whose eloquence was intended by the prophet and prophetic proverbs and this is correct to be cited with in grammar. In this research, the researcher discussed the opinions and statements of those who prohibited the citation, then the opinions of those who permitted the citation, as well as those who intermediated between the prohibition and the permissibility and he sought to apply between opinions and sayings regarding the validity of citing with Hadith in proving the rules of Arabic grammar.

* باحث الدكتوراه، قسم العربية، جامعة داكا
mohammadzakirhussain1980@gmail.com

المقدمة

إنما القرآن الكريم هو المصدر الأول لقواعد النحو العربي، والحديث النبوي الشريف له مرتبة ثانية بعد القرآن الكريم بيانا وفصاحة وعبارة لكونه كلام أفصح العرب وبه ازدهرت اللغة العربية و تقدمت، فكان ينبعي أن يُعَدَّ مصدرا ثانيا في الاحتجاج به لاستنباط قواعد النحو العربي، وعلى الرغم من ذلك كله توجد قلة احتجاج النحاة المتقدمين بالحديث النبوي مقارنة باحتجاج أكثر النحاة المتأخرين ولكن بين المتأخرين وقع الخلاف في الاحتجاج بالحديث إلى ثلاثة مذاهب: المذهب الأول هو منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف لمسائل النحو لأمرين: أحدهما جواز رواية الحديث بالمعنى، ثانيهما كثرة وقوع اللحن في رواية الحديث وذلك لأن يكون كثير من الرواة غيرَ العرب بالطبع كانوا لا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم. المذهب الثاني: جواز الاستدلال بالحديث الشريف على ترسيخ مسائل النحو مطلقا. المذهب الثالث: التوسط بين المنع والجواز وقسم الحديثَ من نهج هذا المذهب إلى قسمين: قسمٌ هو ما يعتني ناقلُ الحديث بمعناه دون لفظه، وهذا لا يصح الاحتجاج به. وقسم هو ماعُلم اعتناء ناقل الحديث بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي أريد بها بيان فصاحته– صلى الله عليه وسلم– والأمثال النبوية، وهذا هو يصح الاحتجاج به على النحو العربي. في هذا البحث تناول الباحث آراء الذين منعوا الاحتجاج وأقوالهم، ثم آراء من أجازوا الاحتجاج، وكذا الذين توسطوا بين المنع والجواز وسعى للتطبيق بين الآراء والأقوال في صلاحية الاحتجاج بالحديث في إثبات قواعد النحو العربي.

النحو وأهميته :

ورد فى الخصائص في مفهوم النحو "هو انتحاء سَمْت كلام العرب، في تصرف من إعراب وغيره : كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أى نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصدًا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء، أى عرفته، ثم خُصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم، وكما أن بيت الله خُصّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله. وله نظائر في قصر ما كان شائعًا في جنسه على أحد أنواعه. وقد استعملته العرب ظرفًا، وأصله المصدر. أنشد أبو الحسن" (ابن الجني، ٢٠٠٨، ١/٨٨):

تَرْمِي الأماعِيز بمعجزاتِ ** بأرجُل رُوْحٍ مجنَّباتِ

يحدو بها كلّ فتىً هَيّات ** وهنّ نحوَ البيت عامداتِ

فإن علم النحو من أهم علوم اللغة العربية، حيث يعين على معرفة صحة أو ضعف تراكيبها، كما يساعد في معرفة الأمور المتعلقة بالألفاظ من حيث تراكيبها. فتعرف به كيفية التراكيب العربية صحةً وسقما، وكذلك التعرف على كيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها في التركيب. والهدف الأصلي منه هو الاحتراز عن الوقوع في أخطاء التأليف وتحصيل القدرة على الفهم والإفهام. فهو علم مهم في حياة الانسان ليس لها غنىً ولا محيص منه. إنما هو يقوِّم اللسان ويصونه من الخطأ واللحن وبخاصة إنه يحفظ قارئ القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من اللحن والتحريف، وكذلك يعينه على فهم القرآن والحديث والأساليب العربية فهما صحيحا. لذا هو يعتبر من أسمى العلوم قدرًا وأنهعها أثرًا يتثقف به أود اللسان ويسلس عنان البيان، ولقد أُثِيرَ عن إسحاق بن خلف البهراني أنه قال (النهروالي، ٢٠١٩م، ١٦١):

النَّحْو يَبْسُطُ مِنْ لِسانِ الأَلْكَنِ
والْمرءُ تُكْرِمُه إذَا لَم يَلْحَنِ
وإذَا طَلَبْتَ منَ الْعُلوْمِ أجَلَّهَا
فأجَلُّهَا مِنْها مُقِيْمُ الْألْسنِ

تتضح أهمية تعلمه وتتبين، إذ قال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه: "تعلموا الفرائض واللحن والسنن كما تعلموا القرآن" (الدارمي، ٢٠٠٠م، ١٨٨٥/٤). وورد في البيان والتبيين أن أيوب السختياني يقول: "تعلموا النحوَ، فإنه جمال للوضيع، وتركه هجنة للشريف" (الجاحظ، ١٩٧٥م، ٢١٩/٢). وأحسن ما جاء في "لمع الأدلة في أصول النحو" "أن المجتهد لو جمع كل العلوم، لم يبلغ رتبة المجتهد حتى يعلم النحوَ فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره. فرتبة الاجتهاد موقوفة عليه، لا تتم إلا به" (الأنباري، ١٣٧٧ه، ٦٩). فاالنحو وسيلة المستعرب، وسلاح صاحب اللغة، وعماد ذي البلاغة، وأداة الشارع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم الشرعية والعربية. فليس من العجب إذ وصفه الأعلام السابقون النبلاء بأنه قانون اللغة وميزان تقويمها.

معنى الحديث

الحديث لغةً : كل ما يتحدث به من كلام وخبر ويقال: "الحديث ذو شجون": يُتذكر به غيرُه وكلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم–. وجديد، يقال: هو حديث عهدٍ بكذا: قريب عهدٍ به (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤م، ١٦٠). وورد في المعجم "المنجد" هو اسم من التحديث بمعنى الكلام والخبر، وحدَّث فلان عن فلان: روى وأورد الحديث. وحدّثه كذا وبكذا: أخبره به. وتحدّث بالشيء وعن الشيء: تكلم وأخبر (لويس، ١٩٨٦، ١٢١). ودل على هذا المعنى قولُ الله تعالى: ﴿اللهُ

نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيْثِ كِتَابًا مُتَشَابِهاً﴾ (الزمر : ٣٩ : ٢٣) وقوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوْ بِحَدِيْثٍ مِّثْلِه إِنْ كَانُوْا صَادِقِيْنَ﴾ (الطور: ٥٢ :٣٤). ويجمع على أحاديث، على خلاف القياس (سيبويه، ١٩٨٨م، ١٦٦/٢).

الحديث اصطلاحاً : "ما أضيف إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام" (سخاوى، ٢٠٠٣م، ١٢/١). وأنَّ العلماء يطلقون الحديثَ على أقوال الصحابة أيضًا (خليف، ١٩٨١م، ١٤٨).

أما في الاستدلال على المسائل النحوية فيقصد بالحديث أقوالُ الرسول –صلى الله عليه وسلم–، والذي أمر به أن يكتب مثل رسائله إلى الملوك في زمنه أو العهود والمواثيق التي وقعت بينه وبين خصومه (خان، ٢٠١٢م، ١٧) وورد في "أصول النحو السماعية" "والحديث عند النحاة هو قول الرسول العربي محمد –صلى الله عليه وسلم–، وإنما يهتم النحويون بالقول لأنه موضوع النحو، ومنبع استدلالهم ومرجع أحكامهم" (محمد رأفت، ١٤٦٣ ٥، ٤٨).

منشأ الاختلاف حول الاستدلال بالحديث بين النحويين :

إن من المنهج الحق بالبداهة أن يُقدَّم الحديثُ الشريفُ على سائر كلام العرب من نثره وشعره في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد النحو العربي، إذ لا يوجد في تأريخ العربية بعد القرآن الكريم بيان أبلغ من الكلام النبوي، لكون اجماع اللغويين والنحاة على أن النبي –صلى الله عليه وسلم– أفصح العرب قاطبة، أما في ميدان النحو فلم يلق هذا الاهتمام لا من النحاة الأوائل ولا من الذين كتبوا اللغة التي تليق بالاستدلال به. فكما لم يوجد الاهتمام بالاحتجاج بالحديث في كتب النحويين الذين قعَّدوا النحوَ وبنوا أصوله وحرَّرُوا مصطلحاته وأبوابه، كذلك كثير من النحاة المتأخرين لم يعُدُّوا الحديث النبوي أصلا، تُسْتخرَج منه القواعد، وتُقرَّرُ منه الأحكام، حتى إذا وجد الحديث النبي في بعض كتب النحويين _قديمهم أو حديثهم، إنما كان لتقوية لما يستشهد به من كلام الله أو كلام العرب، غير أن يكون مقصودًا إليه في الاستشهاد أو مصدرًا لاستنباط قاعدة نحوية (نخلة، ١٩٨٧م، ٤٧–٤٨).

وهذا أبو حيان يقرر هذه الحقيقة فيقول: "قد أكثر هذا المصنف (ابن مالك) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنَّ الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء،

وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس" (السيوطي، ٢٠٠٦م، ٤٤).

ولكِنْ لو أُمْعِنَ النظرُ إلى كتب النحويين المتقدمين، ليوجد أن كتبهم ليست خالية تماما من الاهتمام بالاستدلال بالحديث النبوي الشريف. فإنهم استدلوا واستشهدوا بأحاديث النبي–صلي الله عليه وسلم– وإن كان ذلك قليلا مقارنة باحتجاج أكثر النحاة المتأخرين. مثلا، أن سيبويه النحوي (١٨٠ه) استشهد في "الكتاب" بثمانية أحاديث، ولكن لم يصرح نسبتها إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، والنحوي الفراء (٢٠٧ه) استشهد بثلاثة عشر حديثًا، وهكذا استشهد المبرد (٢٨٥ه) بالأحاديث –وإن قلَّ عددها–، والفارسي (٣٧٧ه)، وابن السراج (٣١٦ه)، والأنباري (٣٢٨ه).

ومِثلَما احتج النحويون القدماء بالحديث النبوي، كذلك استشهد اللغويون المتقدمون به، فمن اللغويين الأوائل الذين احتجوا بالحديث، أبو عمرو العلاء (١٥٤ه) والخليل ابن أحمد الفراهيدي (١٧٣ه) والكسائي (١٨٩ه)، والأصمعي (٢١٦ه)، وأبو عبيد (٢٢٤ه) وابن الأعرابي (٣٤٠ه)، وابن السكيت (٢٤٤ه)، وأبو حاتم (٢٥٥ه) ، وابن قتيبة (٢٧٦ه)، وابن دريد (٣٢١ه)، وأبو جعفر النحاس (٣٣٨ه)، والفارابي (٣٣٩ه)، وابن خالويه (٣٧٠ه)، والأزهري (٣٧٠ه)، والصاحب ابن عباد (٣٨٥ه)، والجوهري (٣٩٣ه)، وابن الفارس (٣٩٥ه)، وابن سيده (٤٥٨ه)، وابن بري (٥٨٢ه)، وابن منظور(٧١١ه)، والفِيرُوزآبادي (٨١٧ه) وغيرهم. ومن الممكن أن يقال: إنه لا يكون موقف النحاة مختلفا عن موقف اللغويين، إذ لا يعقل أن يَحْتجَّ الخليل مثلا بالحديث في اللغة، ثم لا يَحْتجُّ به في النحو. واللغة والنحو قسمان ينشئان من أصل واحد. وإن كان احتجاج النحويين بالحديث ليس في كثرة احتجاج اللغويين، فهو قليل بالنسبة إليه، وبخاصة عند النحويين الأوائل (فجال، ١٩٩٧م، ٩٩–١٠٠).

قال السيوطي: "قال أبو الحسن الشاري : مذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخُشَني، وأبي الحسن ابن خروف أن الزبيدي أخل بكتاب "العين" كثيرا، لحذفه شواهد القرآن والحديث، وصحيح أشعار العرب منه ولما علم ذلك الإمام التياني عمل كتابه "فتح العين" وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث. فهذا صريح في أن الخليل كان يستشهد في كتابه "العين" بالحديث. ولم يكن الخليل بدعا من اللغويين، وما صنعه الخليل، صنعه غيره من أئمة اللغة" (نفس المصدر، ١٠٠).

وبالحقيقة أن الحديث النبوي قد وجد في كتب اللغويين والنحويين على درجات متباينة منذ أيام الخليل وسيبويه، ولم ينكر عليهم أحد ذلك، حتى جاء ابن الضائع (٦٨٠ه) وأومأ إلى منع الاحتجاج بالحديث ثم تابعه أبو حيان (٧٤٥ه) حتى ساد هذا المذهب، وحمل لواء المعارضة، وجحد ابنَ مالك ومن تبعه في الاحتجاج بالحديث، وتوسط الإمام الشاطبي (٧٩٠ه) ومن اختار رأيه بين المجيزين والمانعين (الشاعر، ١٩٨٠، ٤٥).

وهكذا نشأ الاختلاف بين النحاة وأهل اللغة في الاحتجاج بالحديث في استنباط قواعد النحو العربي. والذي يجدر بالذكر أن هذه المسئلة لم تبدأ إلا في القرن السابع من الهجرة، أي بعد خمسة قرون من وضع قواعد النحو العربي، وقواعده وضعت في نهاية القرن الأول والنصف الثاني من القرن الثاني من الهجرة، على يد أبي إسحاق الحضرمي والخليل وسيبويه وغيرهم من أئمة النحو من البصريين والكوفيين. ومع ذلك اختلفت آراء النحاة المتأخرين في الاستدلال بالحديث على قواعد النحو العربي وانقسمت إلى ثلاثة مذاهب: مذهب المانعين، ومذهب المجيزين، ومذهب المتوسطين (مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، ع٦، ج٣، ٣٨٩).

موقف النحاة المتأخرين حول الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

المذهب الأول مذهب المانعين: يرى أصحاب هذا المذهب أنه لا يجوز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في إثبات قواعد اللغة العربية. وعلى رأسهم ابن الضائع، وأبو حيان، ووافقهما السيوطي (٩١١ه)، وابن الطيب (١١٧٠هـ) حصر المانعين في ثلاثة هؤلاء فقال : "لا ينبغي ان لا يُلْتَفَتَ في هذا المقام لِمَقال مَن جار عن الوفاء، وإلى إجراء الخلاف، على أنا لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسئلة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في (شرح التسهيل)، وأبو الحسن ابن الضائع في (شرح الجمل)، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي –رحمه الله– وأولع بنقل كلامهما" (ابن الطيب، ١٩٨٣م، ٩٦). وحجة أصحاب هذا الرأي فيما يأتي:

أن النحاة القدماء لم يحتجوا في كتبهم بالحديث النبي الشريف ولم يُصَرِّحوا أسباب عدم احتجاجهم به أيضًا. ولكن المتأخرين بذلوا ما في سعتهم واجتهدوا في ذكر الأسباب فذكروا سببا إجماليا لعدم احتجاجهم وهو أن علماء العربية، خاصةً رواة الحديث لم يصرحوا بأن نصوص الأحاديث في مصنفاتهم جاءت بألفاظ النبي–صلى الله عليه وسلم– مع كونه أفصح العرب جميعًا، لو صرَّحوا ذلك لكانت نصوص الأحاديث تُعدُّ حجةّ في إثبات القواعد النحوية إجماعًا، كما يُعدُّ القرآن الكريم في

ذلك. وتبين ذلك إذ قال أبو حيان : "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك من لفظ الرسول– صلى الله عليه وسلم– إذ لو وثِقُوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية" (خان، ٢٠١٢م، ٣٦). وإنما كان ذلك لأمرين يمكن إيرادهما فيما يأتي :

أ– تجويز رواية الحديث بالمعنى: وذلك أن الرواة كانوا يروُوْن الأحاديث بالمعنى وجوّزوا نقلها به. فهم سمعوها من النبي –صلى الله عليه وسلم– بألفاظ ثم رووها بألفاظ أخرى. وكان ذلك جاريا في كل طبقات من الرواة، فنرى قصة واحدة جرت في زمان النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يقلها بتلك الألفاظ كلها. فمثلا، رُوى عن النبي–صلى الله عليه وسلم– في المهر"أمْلَكْناكَها بما معك من القرآن" (بخاري، ٢٠٠٢م، ١٣٠٥) وفي رواية "زَوَّجتُكها بما معك من القرآن" (نفس المصدر، ١٣٠٩) وفي رواية "قد زَوَّجْناكها بما معك من القرآن" (نفس المصدر) وفي رواية "مَلَّكْتُكها بما معك من القرآن" (نفس المصدر، ١٣١١) وفي رواية "فقد أنْكَحْتُكَها بما معك من القرآن" (نفس المصدر، ١٣١٣). فبكل من هذه المرويات لصحيح البخاري، يتبين أنه –صلى الله عليه وسلم– لم يقلها بتلك الألفاظ جميعها، بل يحصل العلم يقينيا بأن الرواة قد أتوا بالمرادف ولم يأتوا بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب. وأن تجويز الرواية بالمعني يُنشِئُ اللبس في كثير من عبارات الحديث، بل ربما إمَّحَتْ معالم ألفاظها ومعانيها. فلهذا ولعدم علم اليقين في لفظه–صلى الله عليه وسلم– الذي تكلم به في تلك الأحاديث، ابتعد هؤلاء عن الاحتجاج بالحديث في إثبات قواعد النحو العربي (مجلة المخبر، ع٥، ٢٠٠٩، ٢٠٩).

ب– كثرة وقوع اللحن في رواية الحديث: وذلك لكون كثير من الرواة من غير العرب بالطبع، ليس لهم سليقةُ بلاغةِ كلام العرب وفصاحتها، ولا يعلمون سمت لسان العرب بصناعة النحو، فقد حَدَثَ اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك. وقد حَدَثَ في روايتهم ما هو غير فصيح من كلام العرب ونعلم قطعا ويقينيا أن النبي–صلى الله عليه وسلم– كان أفضل الناس فصاحةً وأشهرهم بلاغةً لا يساويه أحد في ذلك. فما كان ليتحدث إلا بأفصح اللسان وأحسن التراكيب. وذلك دفع القدماء إلى ترك الاحتجاج بالحديث في إثبات قواعد النحو العربي (نفس المصدر).

المذهب الثاني مذهب المجيزين مطلقًا : يرى أصحاب هذا المذهب تجويز الاحتجاج بالحديث مطلقا في إثبات قواعد النحو العربي، إذ ليس عندهم حرج في ذلك لأن هدفهم المعنى وروايته بالمعنى تجوز اتفاقًا. فحدث في كتبهم الاحتجاج بالحديث قليلًا كان أو كثيرًا. والذين سلكوا هذا الطريق أغلبهم أهل اللغة والمعاجم مثل أبو عمرو العلاء والخليل ابن أحمد الفراهيدي والكسائي والأصمعي وأبو عبيد وابن الأعرابي وابن السكيت وأبو حاتم وابن قتيبة وابن دريد وأبو جعفر النحاس والفارابي

وابن خالويه والأزهري والصاحب ابن عباد والجوهري وابن الفارس وابن سيده وابن بري وابن منظور والفِيرُوزآبادي وغيرهم. فهم احتجوا بالحديث في مصنفاتهم قلَّ أو كَثُر. يتضح ذلك إذا أمعننا النظر مثلا إلى كتاب التهذيب للأزهري (٣٧٠ه)، نرى إعتماده على الأحاديث وإكثاره من الاحتجاج بها، وكذا الحال في "الصحاح" للجوهري (٣٩٣ه)، و"مقاييس اللغة" لابن الفارس (٣٩٥ه)، و"المخصص" لابن سيده (٤٥٨ه)، و"الفائق" للزمخشري (٥٣٨ه)، و"لسان العرب" لابن منظور (٧١١ه)، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي (٨١٧ه) (مجلة المخبر، ع٥، ٢٠٠٩، ٢١١).

فأما النحاة–قديمهم وحديثهم– الذين احتجوا بالحديث في كتبهم، سواء كان قليلاً أو كثيراً فمنهم سيبويه والفراء والمبرد والكسائي وأبي علي الفارسي والزمخشري وعز الدين الزنجاني وناظر الجيش وأبو علي الشلوبيني وابن الشجري وابن يعيش وعلم الدين السخاوي وابن خروف وابن مالك والدامني والبلقيني والرضي الاسترابادي وابن الأنباري ومحى الدين الكافيجي وأبو الحسن الأشموني وابن جني وابن الطيب الفاسي وابن السراج وابن هشام الأنصاري وابن عقيل والشيخ الأزهري وغيرهم (فجال، ١٩٩٧م،١٠٦؛ مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، ع٦، ج٣، ٣٩٢).

وُيزْعَمُ أن الزمخشري هو أول مَنْ أكثر الاحتجاج بالحديث من هذه النحاة، بل تعدى ذلك إلى الاحتجاج بكلام أهل البيت ثم جاء السهيلي (٥٨١ه) فأكثر من الاحتجاج بالحديث في كتابه "أمالي السهيلي" في النحو واللغة، وذكر فيه أربعًا وسبعين مسئلة حتى جاء ابن مالك صاحب الألفية، فإنه استدل بكثير من الأحاديث حتى يُعَدَّ أولَ مَنْ أكثر الاحتجاج بالحديث في سائر كتبه مطلقًا، ويتضح ذلك إذ قال أبو حيان: "قد أكثر هذا المصنف (ابن مالك) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره" (السيوطي، ٢٠٠٦م، ٤٤). وكذا أكثر الاحتجاج بالحديث ابن خروف، ثم الرضي الأستراباذي شارح "الكافية" لابن الحاجب وهو الذي زاد الاحتجاج بحديث أهل البيت، ثم جاء ابن هشام تلميذ أبي حيان ونقيضه في الاحتجاج بالحديث، وما زال العلماء يستدلون بأحاديث النبي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ دون إنكار، وتبعهم من المُحْدثين طه الراوي (١٩٤٦م)، ومهدي المخزومي (١٩٩٣م)، وسعيد الأفغاني (١٩٩٧م)، وحسن موسى الشاعر (١٠١٢م) ومحمود الفجّال (٢٠١٥م)، وفخر الدين القباوة (ولادة ١٩٣٣م)، ومحمد الحماسة (٢٠١٥م) وغيرهم (مجلة العلوم

الانسانية والطبيعية، ع٦، ج٣، ٣٩٢؛ فجال، ١٩٩٧م، ١٠٦؛ مجلة المخبر، ع٥، ٢٠٠٩، ٢١١؛ مجلة الدراسات العربية، ج٤١، ع٦، ٢٠٢٠م، ٢٨٧٠).

وملخص حجتهم على النحو الآتي

١- إجماع الأمة على أن النبى-صلى الله عليه وسلم- أفصح اللسان في العرب قاطبة.

٢- أجمع العلماء على أن الأحاديث أصح سندًا مما يُرْوى من أشعار العرب، وذلك لوضع علماء الحديث شروطاً دقيقةً في رواية الأحاديث وتقسيمها إلى الصحيح والضعيف والموضوع والمتروك والمنكر والمعلل وغير ذلك، وهذا ليس بوارد في رواية أشعار العرب.

٣- لا عبرة بمعظم الرواة من أن يكونوا من الأعاجم، لأن في لسان العرب أشعاراً يُحْتَجُّ بها مع معظم رواتها من الأعاجم.

٤- إن معاجم المتقدمين والمتأخرين لا تخلو من الاحتجاج بألفاظ الحديث النبوي واللغة والنحو أختان.

٥- إن قلة استدلال المتقدمين بالأحاديث في كتبهم وعدم تصريحهم بذكر أسبابها لا يدل على أنهم يمنعون الاحتجاج بالحديث ولا يجوزونه.

٦- الأصل في نقل الحديث عدم تغيير اللفظ وتبديله، وأما ما رُوِىَ بتعدد ألفاظ في القصة الواحدة فليس هو دليل على رواية الحديث بالمعنى، بل هو دليل على روايته باللفظ لسببين:

أ)- كان من عادة النبي-صلى الله عليه وسلم- أن يعيد الكلام مرتين أو أكثر في مجلس واحد لقصد البيان وإزالة الإبهام، وقد ثبت أنه-صلى الله عليه وسلم- كان من ديدنه تكرار كلامه ثلث مرات. وعلى ذلك وضع البخاري باباً سماه "باب من أعاد الأحاديث ثلاثا ليفهم منه".

ب)- الاحتجاج بتعدد الروايات الشعرية في البيت الواحد وبتعدد القرءات القرآنية في الآية الواحدة مألوف بين العرب، فمن باب الأولى أن يُحتجَّ بتعدد ألفاظ في رواية الحديث الواحد لأنه ما صُرِفَ من التحري والدقة في رواية الحديث، لم يُبذَلْ أقلُّه في نقل الشعر، فضلا عن أن في الشعر أبياتٍ مجهولا قائلها.

٧- أما بالنسبة إلى رواية الحديث بالمعنى فيجاب عنها بأن الأصل في رواية الحديث عدم تبديل اللفظ وبخاصة أن العلماء وضعوا لها ضوابط وشددوا في التحري والضبط، كما ذهب إلى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين. وأما من جوَّز فبشروط وهي فيما يأتي :

أ)- كون الراوي على علم بمواقع الألفاظ، وعلى مهارة باللغة وأسرارها.

ب)– كونه خبيراً بعلوم الشريعة ومقاصدها.

ج)– الحديث المَرْوِيُّ بالمعنى لا يكون من جوامع الكلم، بل يجب في ذلك أن يُرْوى باللفظ عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–

د)– ألا يكون الحديث مما يُتَعَبَّدُ بلفظه، كالأدعية وغيرها.

وبالإضافة إلى ذلك أن تجويز رواية الحديث بالمعنى قد وقع قبل تدوين الحديث وذلك في بعض ألفاظ لا يتغير معناها بتغيير لفظها بشرط أن يكون الراوي ملماً بجميع دقائق العربية، مع أن تدوين الحديث قد حَدَثَ في الصدر الأول قبل فساد اللغة، وهذا كله لا يطعن في صحة الاحتجاج بالحديث في قواعد اللغة العربية. أما بعد تدوين الحديث فلا يجوز نقله بالمعنى بلا اختلاف (مجلة المخبر، ع٥، ٢٠٠٩، ٢١١–٢١٢؛ مجلة الدراسات العربية، ج٤١، ع٦، ٢٠٢٠م، ٢٨٧٠–٢٨٧١).

المذهب الثالث مذهب المتوسطين بين الجواز والمنع : أصحاب هذا المذهب لايجيزون الاحتجاج بالحديث مطلقاً ولا يمنعوه مطلقاً، بل توسطوا في ذلك بين المنع والجواز. وعلى رأسهم أبو إسحاق الشاطبي. فإنه قسم الحديث إلى قسمين : قسمٌ اعتنى ناقله بنقل معناه دون لفظه، وهذا لم يَحْدُثْ به احتجاج أهل اللسان. وقسمٌ اعتنى ناقله بنقل لفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي أريد بها فصاحته–صلى الله عليه وسلم– مثل كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية وهذا يصح الاحتجاج به في النحو العربي. وتبعه من العلماء المعاصرين محمد الخضر حسين (١٩٥٨م)، ومحمد ضاري حمادي (٢٠١٩م) وخديجة الحديثي (٢٠١٨م)، وعبد الرحمن السيد (٢٠٢٤م)، ومنصور الغفيلي وياسر الطريقي (٢٠٢٤م). وها هو محمد الخضر حسين من المعاصرين عالج هذه المادة وناقشها في بحثه تحت العنوان "دراسات في اللغة وتأريخها" فانتهى منه إلى ثلاث نتائج:

١– إن من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به فيما يأتي:

أولاً: الحديث الذي يُنْقَلُ بقصد الاستدلال على كمال فصاحة النبي–صلى الله عليه وسلم– مثل قوله: (مات حتف أنفه) وقوله: (الظلم ظلمات يوم القيامة) وما إلى نحو هذا من الأحاديث القصار الدالة على محاسن البيان.

ثانياً: الأقوال المروية التي كان يتعبد بها في أوقات مخصوصة، أو أمر بالتعبد بها كأذكار الصلاة وأدعيتها من القنوت والتحيات وغيرها.

ثالثاً: الذي يُرْوى لبيان أنه–صلى الله عليه وسلم– كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

رابعاً: الأحاديث التي رُوِيَتْ من طرق عديدة واتحدت ألفاظها. فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق يدل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

خامساً: الأحاديث التي دَوَّنَها من ترعرع في بيئة عربية لم يشع فيها فساد اللغة مثل الإمام مالك بن أنس وعبد المالك بن جريج والإمام الشافعي.

سادساً: الأحاديث التي عُرف من أحوال رواتها أنهم لا يجَوِّزون نقل الحديث بالمعنى، كعلي بن المديني، وابن سرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة.

٢- إن الأحاديث التي لم تُدوَّنْ في الصدر الأول ليس بصحيح أن يُحْتَجَّ بها في النحو العربي وفي هذا لا ينبغي الاختلاف. وهذه الأحاديث إنما تنقل في كتب بعض المتأخرين.

٣- ومن الأحاديث ما يصح أن تختلف الأنظار في الاحتجاج بألفاظه وهو حديث قد دُوِّنَ في الصدر الأول

ولكنه ليس من الأنواع الستة المذكورة آنفاً، وهو على قسمين فيما يأتي:

أ- حديث وارد لفظه على وجه واحد، فيصح الاحتجاج به نظراً إلى أن الأصل رواية الحديث باللفظ، وإلى تشددهم في روايته بالمعنى، ويضاف إلى هذا قلة عدد الرواة في السند الذين لا تُعْتَبر أقوالهم في الاحتجاج، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة.

ب- حديث أختلفت روايته في بعض ألفاظه ففي هذا النوع ما جاء في رواية مشهورة لم يشر إليها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي لا بأس أن يحتج به. وأما ما ورد في رواية شاذة يغمز فيها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي لا يجوز الاحتجاج به (الشاعر، ١٩٨٠، ٥٩-٦٠؛ صالح، ٢٠٠٦م، ٢٤٢-٢٤٣). وما ذُكِرَ فيما أعلاه من رأى محمد الخضر حسين، يدل على ميلانه إلى رأي المجوِّزين مع احترازات لا تنحِّيه من رأيهم. ثم أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً أكثر احتياطاً للاحتجاج بالحديث فحدد تجويز الاحتجاج ببعض الأحاديث فيما يأتي:

١- لا يحتج في العربية بحديث ليس بوارد في الكتب المدونة في الصدر الأول مثل كتب الصحاح الستة فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث الوارد في الكتب المدونة في الصدر الأول الآنف ذكرها، على النحو الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

٢- الأحاديث المستعملة ألفاظُها في العبادات.

٣- الأحاديث المعتدَّة من جوامع الكلم.

٤- كتب النبي-صلى الله عليه وسلم-.

٥- الأحاديث التي تُرْوى لبيان أنه-صلى الله عليه وسلم- كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

٦- الأحاديث التي دَوَّنَها من ترعرع في بيئة العرب الفصحى.

٧- الأحاديث التي رُوِيَتْ من طرق عديدة واتحدت ألفاظها.

٨- الأحاديث التي عُرف من أحوال رواتها أنهم لا يجوزون نقل الحديث بالمعنى، كعلي بن المديني، وابن سرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة.

وقد زاد الأمين السيد مستدركاً على المجمع نوعين من الأحاديث فيما يُحْتج به:

١- حديث يرويه مِن العرب مَن يُعْتَمَدُ على فصاحته.

٢- حديث يَسْتَقِرُّ فيه اطمئنان عدالة رواته والذي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستشهاد فيه وإنّ اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة (أبو الهيجاء، ٢٠٠٨، ٢٥و٢٧).

خلاصة البحث : بعد مناقشة آراء علماء النحو من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين وتحليل أدلتهم يمكن لنا أن نلخص هذا البحث في نقاط تالية:

١- إن من الحق بداهةً أن يكون الحديث أصلا من أصول النحو ومصدرا من مصادره السماعية وبالحقيحة أن العلوم المتعلقة بالحديث دليل على أن يأتى في الاحتجاج به بعد القرآن وقبل كلام العرب من نثره وشعره لما فيه من فصاحة النبي-صلى الله عليه وسلم- وصحة اللفظ ودقة المعنى وما صُرِفَ فيه من التحري والتشدد في الرواية والتدوين.

٢- إن المتقدمين لم يحتجوا بالحديث كثيراً وأنهم لم يصرحوا سبب تركهم الاحتجاجَ به. ولكنِ السبب لذلك هو احترازهم من نسبة الحديث إلى رسول الله-صلى الله عليه وسلم- لكثرة النحل والوضع في الحديث في ذلك الوقت.

٣- اهتم علماء اللغة بالحديث في مصنفاتهم فالاحتجاج به موجود فيها كثيراً.

٤- إن أدلة المانعين ضعيفة مقابل أدلة المجيزين والمجيزون ردُّوا على المانعين بنجاح. وعلى الرغم من منع المانعين الاحتجاجَ بالحديث نجد زعيمهم أبا حيان نفسه أكثرَ من الاحتجاج به، بل نرى أنه كان يجيب به عن معارضيه ويرد عليهم.

٥- إن المجيزين من المتأحرين يجوِّزون الاحتجاج به مطلقاً لفصاحة النبي-صلى الله عليه وسلم- وما بُذِلَ فيه من التحري والدقة في الرواية والتشدد في التدوين.

٦- إن المتوسطين من المتأخرين لم يأخدوا رأى المجيزين مطلقا وما تركوا المانعين تماماً، بل اعتدلوا بين الإجازة والمنع.

٧- إن المعاصرين لم يمنع أحد منهم الاحتجاج بالحديث، بل كانت منزلتهم معتدلةً بالقياس إلى المتقدمين والمتأخرين. فإنهم اختاروا تجويز الاحتجاج بالحديث مع تفاوتهم في شروطه فما منهم أحد سار على منهج المانعين، بل اقتصد بعضهم واندفع أكثرهم يدافعون عن الحديث النبوي والاحتجاج به.

٨- استشهد العلماء كثيراً بالشعر المتأخر من عصور الاحتجاج كشعر ابن هرمة وغيره فإذا كان ذلك قائماً فالاحتجاج بالحديث أولى وأليق، خاصة إذا كان من صحيح البخاري ومسلم، فإنهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ولا يُشَكُّ في الانتماء إليهما خلافا لدواوين الشعراء التي لا تزال محل تفتيش وتمحيص.

٩- الأحاديث الصحيحة يُحْتَجُّ بها مطلقاً وإن وردت بروايات مختلفة وهذا يشتمل على كتب الصحاح وما اجتمع فيه شروط الصحة من كتب الحديث الأخرى. وأما الحديث الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فيُحتج به إن كان له نظير في القرآن أو كلام العرب بشرط ألا يصف المحدثون الرواية باللحن أو الوهم.

المراجع

١. أنيس، الدكتور إبراهيم، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية.

٢. المعلوف، لويس، ١٩٨٦. المنجد في اللغة والأعلام، ط٢٠، بيروت : دار المشرق.

٣. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للغراقي، ط١، مصر : مكتبة السنة.

٤. خليف، الدكتور يوسف، ١٩٦٩م. دراسات في القران والحديث، القاهرة : مكتبة غريب.

٥. سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ١٩٨٨م. الكتاب، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، ج٢، ط٢، القاهرة : مكتبة الخانجي.

٦. خان، د. محمد، ٢٠١٢م. أصول النحو، سكرة : مطبع جامعة محمد خيضر.

٧. أبو الفتح، عثمان بن جني، ٢٠٠٨. الخصائص، ج١، بيروت : دار الكتب العلمية.

٨. النهروالي، محمد بن أحمد بن قاضي خان، ٢٠١٩م. التمثيل والمحاضرة بالأبيات المفردة النادرة، تحقيق : د. علي عبد القادر الطويل، تركيا : دار اللباب.

٩. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، ٢٠٠٠م. سنن الدارمي، ج٤، ط١، الرياض: دار المغني.

١٠. الجاحظ، أبو عثمان عمور بن بحر، ١٩٧٥. البيان والتبيين، ط٤، القاهرة : مكتبة الخانجي.
١١. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء، ١٣٧٧ه. لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق : الأستاذ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية.
١٢. نخلة، د. محمود أحمد، ١٩٨٧. أصول النحو العربي، ط١، بيروت : دار العلم العربية.
١٣. ابن الطيب ، محمد الفاسي، ١٩٨٣م. شرح كفاية المتحفظ تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق : د. على حسين البواب، ط١، الرياض : دار العلوم.
١٤. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ٢٠٠٦م. الاقتراح في أصول النحو، تحقيق : عبد الحكيم عطية، ط٢، بيروت : دار البيروتي.
١٥. فحال، د. محمود، ١٩٩٧م. الحديث النبوي في النحو العربي، ط٣، أضواء السلف : الرياض.
١٦. الشاعر، د. حسن موسى، ١٩٨٠م. النحاة والحديث النبوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٧. مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، ٢٠٢٢م. ع٦، ج٣، ٣٨٩. www.hnjournal.net.
١٨. ابن الطيب الفاسي، محمد، ١٩٨٣م. شرح كفاية المحتفظ تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق : د. علي حسين البواب، الرياض : دار العلوم.
١٩. رأفت، الشيخ محمد، ١٣٦٣ه. أصول النحو السماعية، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية، رقم ٨٣٥١.
٢٠. البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل، ٢٠٠٢م. صحيح البخاري، ط١، بيروت : دار ابن كثير.
٢١. مجلة المخبر،٢٠٠٩م، ع٥، بسكرة : جامعة محمد خيضر.
٢٢. مجلة الدراسات العربية، ٢٠٢٠م، ج٤١، ع٦، ٢٨٧٠. مصر : جامعة المنيا كلية دار العلوم.
٢٣. صالح، د. محمد سالم، ٢٠٠٦م. أصول النحو– دراسة في فكر الأنباري– ط١، القاهرة : دار السلام.
٢٤. أبو الهيجاء، ياسين، ٢٠٠٨م. مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤م، ط١. عمان: جدارا للكتاب العلمي.